وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولـــة الكويـت

نشرة الصحافة

اليـــوم:	الاحد
التاريخ :	٢٠-٧-٢٠٢٥

«مكافحة الاتجار بالأشخاص»: تحديات باستراتيجية 2025 - 2028

«العدل»: اللجنة بحثت معوقاتها وتحضر لإحياء اليوم العالمي لمحاربة الظاهرة 30 الجاري

بحثت اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين الكويتية التحديات والمعوقات ذات الصلة بمجال العمل والإجراءات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية (2025 - 2028).

وقالت وزارة العدل، في بيان صحافي، إن اللجنة الوطنية بحثت في اجتماعها الـ22 برئاسة وكيلة الوزارة بالتكليف نائبة رئيس اللجنة عواطف السند، وحضور الجهات الممثلة فيها، أبرز التحديات والمعوقات ذات الصلة بمجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، موضحة أن الاجتماع استعرض الإجراءات التنفيذية التفصيلية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (2025-2028)، إضافة إلى التحضيرات لإحياء اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص (يصادف 30 يوليو سنويا).

جدير بالذكر أن مجلس الوزراء أصدر قراره رقم 261 في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 فبراير 2018، باعتماد الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتكليف وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الخارجية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، لمنع الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع الجهات المعنية، وإنفاذاً لهذا القرار أصدر وزير العدل قرارات وزارية بشأن تشكيل وتسمية أعضاء اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين برئاسة وزير العدل، وعضوية الجهات الوطنية المعنية على النحو الآتي: وزارة العدل، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة الإعلام، والهيئة العامة القوى العاملة، والنيابة العامة.

وبموجبه، تختص اللجنة بالعمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ومن بين أهم ما تعمل عليه اللجنة هو تنفيذ رؤية وغاية دولة الكويت الواردة بالاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، كما تهدف إلى «كويت خالية من الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ومناهضة له، ومجتمع واع بمخاطر تلك الظاهرة يسعى نحو القضاء عليها، عبر تطبيق أحكام القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة على الوجه الأمثل بتضافر جهود كل وزارات الدولة وهيئاتها ومؤسساتها المعنية وتعزيز العمل المشترك، ووضع التدابير اللازمة لحماية ضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ومساعدتهم، والعمل على تفعيل سبل التعاون الوطني والاقليمي والدولي لمنع تلك الجرائم».

السند مترئسة اجتماع «اللجنة الوطنية»

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠-٧-٢٠٢٥	٥	٥٩٩٤

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إصدار 70 حكماً بسحب رخص القيادة و43 بالسجن

5234 قضية مرورية أمام المحاكم في الربع الأول من 2025

■ جابر الحمود

كشفت إحصائية رسمية صادرة عن إدارة الإحصاء والبحوث في وزارة العدل، أن المحاكم في مختلف محافظات الكويت نظرت 5234 قضية مرورية خلال الربع الأول من عام 2025، تم الفصل في 2906 منها، فيما تأجل البت في 2328 قضية.

وأوضحت أن محكمة حولي جاءت في صدارة المحاكم من حيث عدد القضايا التي تم البت فيها بواقع 597 قضية، تلتها محكمة الفروانية بـ552 قضية، ثم العاصمة بـ491 قضية. في المقابل، سجلت محكمة مبارك الكبير أقل عدد من القضايا المحسومة بواقع 404 قضايا.

القضايا المؤجلة

أما على صعيد القضايا المؤجلة، فقد تصدّرت محكمة الجهراء القائمة بـ576 قضية، تلتها حولي بـ489 قضية، بينما جاءت الفروانية في المرتبة الأخيرة من حيث عدد القضايا المؤجلة بـ304 قضية فقط.

القضايا المستلمة

وفيما يتعلق بإجمالي القضايا المستلمة، حلت محكمة حولي أولاً بـ1086 قضية، تلتها الجهراء بـ1050 قضية، ثم الفروانية بـ852 قضية، و 1524 حكمًا وأمرًا جزائيًا في 3 أشهر.

في الجانب الجزائي، أظهرت الإحصائية أن المحاكم المرورية أصدرت 1524 حكمًا وأمرًا جزائيًا خلال الربع الأول من 2025، من بينها 70 حكمًا بسحب رخص القيادة، و43 حكمًا بالسجن، بالإضافة إلى تسجيل 48 حالة وفاة مرورية منظورة أمام القضاء.

تحصيل الرسوم

وبيّنت الإحصائية أن المحاكم حصلت رسوما جزائية خلال الفترة ذاتها بلغت 87,609 دنانير، توزعت بين المحاكم على النحو التالي: العاصمة، 21,996 وحولي، 15,925 فالأحمدي، 12,725 والفروانية، 16,823 مبارك الكبير، 10,600 الجهراء، 9,540 د.ك

جدية المحاكم

وفي تعليق على الأرقام، اعتبر المحامي حسين العصفور أن "صدور هذا العدد الكبير من الأحكام خلال فترة قصيرة يعكس جدية المحاكم في التصدي للإنفلات المروري، ويؤكد على دور القضاء في حماية الأرواح والممتلكات".

وأكد العصفور أن "أحكام السحب والسجن تمثل رسائل قانونية حازمة للمستهترين، وتسهم في فرض هيبة القانون"

سحب الرخص

من جهته، أوضح المحامي جاسم المحيسن أن "التحرك القضائي الواضح في سحب الرخص يعزز من السلامة العامة، ويقلص فرص تكرار المخالفات، خصوصًا من السائقين غير المؤهلين".

وقال المحيسن إن "هذه الأرقام تعكس حجم الجهود المبذولة من قبل المحاكم المختصة في التصدي للمخالفات المرورية والحد من الحوادث".

حسين العصفور:

عدد الأحكام الكبير يعكس جدية المحاكم في التصدي للانفلات المروري

أحكام السحب والسجن رسائل قانونية حازمة للمستهترين تسهم في فرض هيبة القانون

جاسم المحيسن:

سحب الرخص يعزز السلامة العامة ويقلص فرص تكرار المخالفات

الأرقام تظهر جهود المحاكم المختصة في التصدي للمخالفات المرورية

حولي تتصدر الأحكام الجزائية

تصدّرت محكمة حولي أيضًا عدد الأحكام والأوامر الجزائية الصادرة بـ626 حكمًا، تلتها العاصمة بـ304 أحكام، ثم الفروانية بـ223 حكمًا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠-٧-٢٠٢٥	٥	١٩٩١٦

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"الجنايات" تبرّئ أمّاً من تعنيف أبنائها: الاتهامات افتقرت إلى الدليل

■ جابر الحمود

في مشهد قانوني يرسّخ مبدأ أن العدالة لا تُبنى على الشكوك ولا تؤسس على أقوال مرسلة، قضت محكمة الجنايات " العنف الاسري " ببراءة مواطنة كويتية من تهمة تعنيف طفليها، وذلك بعد أن قدم المحامي عبدالمحسن القطان دفاعاً محكماً كشف هشاشة الأدلة وعدم كفاية الاتهام لإدانة موكلته.ورغم ما ورد في تقرير مكتب حماية الطفل من أن الأم تستخدم "الضرب التأديبي" كأسلوب تربوي، إلا أن التقرير ذاته أشار إلى غياب المبالغة أو التلقين في حديث الطفلة، وإلى وجود مشاعر إيجابية تربط الطفل بوالدته، مما رجّح لدى المحكمة عدم قيام الجريمة. وأكدت المحكمة في حيثيات حكمها أن القضية تفتقر إلى شاهد إثبات أو دليل يقيني، وأن "الدليل إذا تطرق إليه الإحتمال، فسد به الاستدلال"، وهو ما أوجب الحكم بالبراءة استناداً إلى المادة 172 من قانون الإجراءات الجزائية.

وفي تصريح لـ"السياسة"، عبّر المحامي عبدالمحسن القطان عن ثقته منذ البداية في براءة موكلته، موكداً أن القضاء أنصفها بعد أن تبيّن أن ما بُنيت عليه القضية لا يتعدى كونه خصومة أسرية. وقال: "حماية الطفولة لا تعني اتهام الأمهات جزافاً.. والحكم يثبت أن الحقيقة لا تغيب عن عدالة المحكمة".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٨-٧-٢٠٢٥	٤	١٩٩١٥

الراي
محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بعد 40 عاماً قضاها في السجن

القضاء الفرنسي يفرج في 25 يوليو عن اللبناني جورج عبدالله

أمر القضاء الفرنسي، بالإفراج عن الناشط اللبناني المؤيد للفلسطينيين جورج إبراهيم عبدالله، الذي حكم عليه العام 1987 في قضية اغتيال دبلوماسي إسرائيلي وآخر أميركي في باريس، ويعتبر من أقدم السجناء في فرنسا.

وسيفرج عن عبدالله في 25 يوليو الجاري، بعد 40 عاماً أمضاها خلف القضبان.

وأصدرت محكمة الاستئناف قرارها في جلسة غير علنية في قصر العدل في باريس في غياب عبدالله البالغ 74 عاماً والمسجون في لانميزان في مقاطعة أوت بيرينه (جنوب).

وصرح محاميه جان لوي شالانسيه لدى خروجه من الجلسة «إنه انتصار قضائي وفضيحة سياسية في آن، ألا يكون خرج في وقت سابق، بسبب سلوك الولايات المتحدة وجميع الرؤساء الفرنسيين».

في لبنان، أعرب شقيقه روبير عبدالله عن «سعادته» بالقرار «بعدما جرت عرقلة إطلاق سراحه أكثر من مرة»، مؤكداً أنه لم يتوقع أن «يأتي يوم يصبح فيه حراً».

وقال «لمرة واحدة حررت السلطات الفرنسية نفسها من الضغوط الأميركية والإسرائيلية».

حُكم على عبدالله، وهو من بلدة القبيات في عكار -شمال لبنان، سنة 1987 بالسجن مدى الحياة بتهمة الضلوع في اغتيال دبلوماسيين أميركي وإسرائيلي عام 1982. وبات مؤهلاً للإفراج المشروط منذ 25 عاماً، لكن 12 طلباً لإطلاق سراحه رُفضت كلها.

ولم تعرف تفاصيل الإفراج عنه، لكن إطلاق سراحه، مشروط بأن يغادر الأراضي الفرنسية ولا يعود إليها.

وكان لبنان الذي يطالب السلطات الفرنسية منذ سنوات بإطلاقه، أكد لمحكمة الاستئناف في وثيقة خطية أنه سيتكفل بتنظيم عودته إلى البلد.

ومن الممكن للنيابة العامة الطعن في قرار محكمة الاستئناف أمام محكمة التمييز، لكن هذا لن يعلق تنفيذ الحكم ولن يمنع بالتالي جورج عبدالله من العودة إلى لبنان.

جورج عبدالله يعتبر من أقدم السجناء في فرنسا

«انتصار»

واعتبرت مجموعة الدعم للمعتقل إعلان الإفراج عنه «انتصاراً»، مبدية أملها في ألا تتم «عرقلة» هذا القرار.

وباستثناء عدد ضئيل من المؤيدين الذين واصلوا التظاهر كل سنة أمام سجن عبدالله وبضعة برلمانيين يساريين، بات المعتقل منسياً على مر السنين بعدما كان في الثمانينيات، العدو الأول لفرنسا وأحد أشهر سجنائها.

ولم يكن سبب هذا الاهتمام قضية اغتيال الدبلوماسيين، بل لأنه اعتبر لفترة طويلة مسؤولاً عن موجة اعتداءات شهدتها باريس في 1985 - 1986 وأوقعت 13 قتيلاً، ناشرة الخوف في العاصمة الفرنسية.

وبعد شهرين من الحكم على عبدالله بالسجن مدى الحياة، تم التعرف على المسؤولين الحقيقيين عن هذه الاعتداءات وهم على ارتباط بإيران.

لم يُقرّ جورج عبدالله بضلوعه في عمليتي الاغتيال اللتين صنفهما في خانة أعمال «المقاومة» ضد «القمع الإسرائيلي والأميركي» في سياق الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1990) والغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978.

وجاء في الحكم أن عبدالله بات «رمزاً من الماضي للنضال الفلسطيني»، مشيراً إلى أن المجموعة الصغيرة التي كان يتزعمها عبدالله وتضم مسيحيين لبنانيين علمانيين وماركسيين وناشطين مؤيدين للفلسطينيين تحت اسم «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية»، باتت منحلة «ولم ترتكب أي أعمال عنف منذ 1984».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٨-٧-٢٠٢٥	١١	١٦٤٣٤

الوفيـــات

الوفيات

● **امنه سعيد الحمال، أرملة/حمود علي الدخيل، 80 عاما، (شيعت)**، رجال: العزاء في صباح الناصر، قطعة 3، شارع 18، منزل 26، تلفون: 60305074، 99955717، نساء: الشهداء، قطعة 5، شارع 506، منزل 14، تلفون: 99361709، 96650664.

● **عبدالمحسن ناصر العبدالمحسن الجيعان، 83 عاما، (شيع)**، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 91118111، نساء: الجابرية، قطعة 9، شارع 12، منزل 15، تلفون: 99722260.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الوفيات

● **زهرة محمد المحمود، زوجة/عبدالرحمن صالح عبدالرحمن العسعوسي، 82 عاما، (شيعت)**، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99664438، 95552525، نساء: مشرف، ق2، ش2، م15، تلفون: 99385219، 99659976.

● **سالم مهوس سعود السعيدي، 61 عاما، (شيع)**، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99199511، 99899511، نساء: عبدالله مبارك، قطعة 8، شارع 824، منزل 9، تلفون: 99084001، 99121516.

● **لطيفة محمد مرزوق المشيلح، زوجة/عبدالله محمد عبدالرحمن القطان، 86 عاما، (شيعت)**، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66045005، نساء: الروضة، قطعة 1، شارع 10، منزل 10، تلفون: 94414489.

● **نورية ضاحي ناصر الخرصاني، أرملة/ظاهر حمدان الفضلي، 75 عاما، (شيعت)**، رجال: العزاء في جنوب عبدالله المبارك، قطعة 1، شارع 10، منزل 280، تلفون: 99990733، 99067381، نساء: لا يوجد عزاء.

● **عصام سلطان مبروك الحميضي، 59 عاما، (شيع)**، رجال: العزاء في القيروان، قطعة 1، شارع 126، منزل 15، تلفون: 99722733، 96660203، نساء: الرميثية، قطعة 7، شارع 70، منزل3، تلفون: 55451182، 99198887.

● **ثابت حسين حسن البغلي، 70 عاما، (شيع)**، رجال: العزاء في حسينية آل ياسين، المنصورية، ق2، شارع 29، منزل 13، تلفون: 99922538، 50006101، نساء: الجابرية، ق8، شارع 1، منزل 29، مقابل ثانوية جابر الأحمد، تلفون: 99932566.

● **محسن عوض سعود الحربي، 94 عاما، (شيع)**، رجال: العزاء في الظهر، خيمة بجانب دوار مسلخ الظهر، تلفون: 50250111، 66611984، نساء: الرقة، قطعة 7، شارع 17، منزل 43، تلفون: 50250111، 66611984.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»